والأول دخل بين صيود واشجار والدم الواجب هنا هو كما يجزي في الاضحية صفية وبسأ ديمه سبع
او بقرة او اطعام ستة مساكين او فقل ثلاثة اصع كل مسكين نصف صاع وهو نحو لقدح المصري اذا ضل
قدحان بالمصري تقريبا كما في ذكاة النباتة او صوم ثلاثة ايام فهو مخير بين هذه الثلاثة وفي سعره او قيمته
مد من الطعام وهو نصف قدح العسر بتعيض الدم هذا ان اختار الدم اما اذا اختار الطعام فواجبه صاع او الصوم
فواجبه صوم يوم على ما نقله الجاسوسي وغيره واعتمده وكذا لو كان خالفهم اخرون في سعرين وظني ترجيح بدلاء او صاع
او يوم حاج نظيره اذكر في الشعرة الخامس من محرمات الاحرام لحاج واذا جامع في قبل او دبر ولو لبهيمة او مع حائل
والا كثف عامدا عالما مختارا فعل الحل الاول في حج وقبل القوارع من جميع اعمال العمرة في العمرة فعل نسكه والا

بلغ

بذلك ونظر فيه عبد الرؤوف قال الذي اظهر للذهن السقيم وفقه
كلا ذي على علمه والحاجات ابن الجمال عن اعتراض الشيخ عبد الرؤوف
ثم قال هذا كله بالنسبة الى الفعل اما الوضوء فلا كما لا يخفى
الجواب المذكور فيه وجه اهـ وجه فيه ما قاله العلامة
عبد الرؤوف ثم رقم بيت جميع ذلك في الاصل قوله هنا اي في دم
التخيير والتقدير قوله ما يجزي في الاضحية هو شرطي سائر دماء
النسك ايضا في جزاء الصيد فيجب فيه المثل في الصغير صغير
وفي الكبير كبير قوله اي كما يجزي في الاضحية سبع بدنة وقد
تقدم هذا فراجعه قوله نصف صاع هو دون كيلة المدينة
بيسير لكن يشترط ان يكون خاليا من غير ما يجزي في الفطرة
قوله هل ما نقله الجاسوسي الخ جزم به شيخ الاسلام في شرحه وخرج
واذا الجاسوسي عليه في الغرر والجاسوسي وكذلك الخطيب في شرح التنبيه
واجاب في المغني عن ايراد انه يلزم مسألة التخيير بين الشيء وبعضه
بان المسافر مخير بين القصر والاتمام واعتمده الشارح على تيرد
فيه كما بينته في شرحي الاصل فراجعه منه قوله لكن خالفهم
اخرون الخ اعتمده الشارح في الايعاب والحلبي شيخ الاسلام في شرح
البهجة الصغير وجوبه المدني في الشعرة والمدني في الشعرتين
واعتمده الشهاب الرملي وكذلك ولده في كتبه قوله اوصاعان
اي على ما سبق الخلاف والنزاع وعلى المقابل مدان او يومان
قوله للنهي عنه اي الحاج فيه اي الحج فلفظ النهي خبر معناه
النهي او لبقي على الخبر امتنع وقوعه في الحج لان اخباره صدق
قطعا مع ان ذلك يقع فيه قوله اي تجامعوا كما فسره ابن عباس
رضي الله عنهما قوله لضعفه اي احرامه اي بعين خلل الحل الاول

Copyright © King Saud University

خرج بالقيود المذكورة اضدادها فلا فساد لنظير ما مر كما لو تمتع بحجة للنسك لان الجماع من انواع المحظورات ووجب
على الجامع المفسد اتمامه اي النسك الذي افسده كما صح باسانيد عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ولا مخالف
لهم فيما قضاوه على الفور وان كان تطوعا لانه يلزم بالشروع فيه ويقع كما لها سيأتي فان كان فرضا وقع فرضا او تطوعا
وقع تطوعا فلا يصح جعل من نسك نذره ويجب ان يحرم به من مكان احرامه الذي احرم به قبل الميقات وان
الميقات وانما لم يتعين لمن لم يذكر احرم فيه بالمدادا لانضباط المكان

قوله وان كان تطوعا كان وجه الغاية رفع توهم عدم الفور فيه لانه في الاصل جائز الترك وقطوع بترك النسك لا يجب الفور فيه قضاء بل يؤخذ قضاؤه من قوله الآتي ويجب قضاء ما افسده الخ وقد يؤخذ ذلك ايضا